USAID
من الشعب الأمريكي

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

تحفيز القيمة المضافة للمنشآت من أجل التنمية المستدامة في مصر

بيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017

نوفمبر 2021

1

ممول من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

تحت: مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR)

الجهة المنفذة: DAI Global, LLC

الباحثون: سوزانا المساح، أستاذ اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

وكلية الإدارة، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.: suzanna.elmassah@gmail.com

بيان إخلاء المسؤولية

قام المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بإعداد هذا التقرير بدعم من مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفيذها بواسطة DAI, Inc. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية

الفهرس

الملخص التنفيذي	٤
١. السؤال البحثي	٥
٢. المقدمة	٥
٣. المنهجية	٦
٤. التحليل	٧
٥. الخاتمة وتوصيات السياسة	١٧
٦. المراجع	٢٥
٧. الملحق	٢٦

الملخص التنفيذي

تعمل القيمة المضافة الإجمالية على تغذية الأداء الاقتصادي لمصر وتدل على مكانتها التنافسية الدولية. ويحدد موجز السياسة هذا الشركات ذات أعلى قيمة مضافة إجمالية في مصر، ويستعرض الإجراءات والسياسات المطلوبة لزيادة القيمة المضافة الإجمالية الوطنية في سياق التحديات المحلية والعالمية. يستخدم المؤلف التحليل المعياري للبيانات على مستوى الشركات التي تم جمعها من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في إجراء التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧. وتغطي البيانات ٢٧ محافظة تشمل ٣,٧٤٣ مليون منشأة توظف ١٣,٤٦٥ مليون موظف، وتغطي ١٧ قطاعاً اقتصادياً رئيسياً. يُذكر أن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لإجمالي القيمة المضافة. وتشير النتائج إلى فجوات الإزدهار والإنتاجية غير المتجانسة بين المحافظات. وتنتج المنشآت المساهمة المسجلة والقديمة معظم إجمالي القيمة المضافة في القطاع الخاص.

يُظهر تحليل البيانات وجود فجوة في التوظيف بين الجنسين في غير صالح الإناث عبر المحافظات والأنشطة الاقتصادية، ما يعكس حصة النوع الاجتماعي في إجمالي القيمة المضافة. ومثل هذه النتيجة تشير إلى الجزء الضائع من رأس المال البشري في معادلة الإنتاج في مصر. وتشير النتائج إلى أن قطاع التصنيع هو المحرك الأساسي للقيمة المضافة الإجمالية، مع وجود فروق كبيرة في حصة وإنتاجية المحافظات. يمكن إيعاز الكثير من هذه الاختلافات بين المحافظات إلى الفروق في سهولة النفاذ لرأس المال والعمالة الماهرة، بالإضافة إلى فوائد التكتل المكاني. وبالمثل تظهر البيانات تأثير عدم التجانس في إنتاجية العمالة عبر المحافظات وأكثر من ٩٠٪ من الفجوة النوعية في توليد القيمة المضافة الإجمالية في القطاع.

علاوة على ذلك فإن جهود دعم التصنيع منحازة نحو المنشآت القديمة، الأمر الذي لا يساعد المؤسسات الناشئة على استغلال طاقاتها الكاملة. ويُظهر تحليل الشركات الصغيرة والمتوسطة مساهمة بنسبة ٤٧٪ في إجمالي القيمة المضافة الوطنية. ومع ذلك يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بشكل أكبر في إجمالي القيمة المضافة عبر المحافظات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصةً الأنشطة الصناعية. ويتضمن موجز السياسة هذا العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات لتعزيز إجمالي القيمة المضافة في سياق التغيرات المحلية والعالمية التي تسببها جائحة فيروس كورونا المستجد. وتساهم هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية (المستدامة) المعلنة في خطة عمل الحكومة ٢٠١٨-٢٠٢٢، ورؤية مصر ٢٠٣٠. وتدور الإجراءات المقترحة حول تعزيز الناتج الإجمالي، وخفض التكلفة، وتسهيل انتقال عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال). وتوصي الدراسة الحالية بسياسات على ثلاثة مستويات. أولاً على المستوى الوطني، حيث ينصح الموجز باتخاذ إجراءات لتسهيل المسئولية المشتركة، وتعزيز توظيف المرأة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من رفع القيمة المضافة الإجمالية الوطنية. ثانيًا على المستوى المحلي، ترى الدراسة أن التعجيل بالتوطين من شأنه أن يعزز القيمة المضافة الإجمالية للمحافظات. وأخيرًا توصي السياسات على المستوى القطاعي باتخاذ إجراءات تجاه القطاعات الرائدة لتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية وتحويل التحديات إلى فرص للقيمة المضافة الإجمالية. ومن خلال ذلك يمكن لمصر بناء مجتمعات أكثر مرونة على طريق التنمية المستدامة.

١. السؤال البحثي

ما هي الشركات التي تولد أعلى قيمة مضافة إجمالية؟ وما هي الإجراءات والسياسات المطلوبة لزيادة إجمالي القيمة المضافة لمصر في سياق التحديات المحلية والعالمية؟

٢. المقدمة

تعد القيمة المضافة الإجمالية معيارًا حاسمًا للإشارة إلى الأداء الاقتصادي للدولة والمركز التنافسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). في عام ٢٠١٤ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الموضوع في أولويات الدول الأعضاء وأقامت كذلك المنتدى العالمي للإنتاجية[1]. بالإضافة إلى ذلك توفر القيمة المضافة الإجمالية (GVA) معلومات حول التنوع الاقتصادي المحلي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة على المستويات المحلية. ومن ثم يعد تحليل القيمة المضافة أمرًا حيويًا لواضعي السياسات لتوجيه التدخل السياسي المناسب للتمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة المتعلقة بالتنمية.

وقد تبنت مصر استراتيجية التنمية المستدامة في عام ٢٠١٦ كجزء من رؤية ٢٠٣٠. وتحدد الاستراتيجية أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لمصر بحلول عام ٢٠٣٠، وتأخذ في الاعتبار التحديات الوطنية والعالمية التي تواجه عملية التنمية في مصر. ويعتمد مفهوم التنمية الذي تبنته الاستراتيجية على البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي (رؤية مصر ٢٠١٥ - ٢٠٣٠). بالإضافة إلى ذلك تكرر مصر تأكيد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم ثلاث مراجعات وطنية طوعية للمنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) في أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢١ لعرض التقدم المحرز على الصعيد الوطني والتحديات باستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تشارك المسئولية مع التركيز القوي على ترابط السياسات. يجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة المتمثلين في الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع العام، والأسر. وبينما يتم تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ بشكل أساسي على المستوى الوطني، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشدة على التقدم المحرز على المستوى المحلي (Elmassah, 2018).

تشير بيانات القيمة المضافة الإجمالية إلى الأداء الفعلي للأنشطة الاقتصادية للدولة سعيًا للوصول إلى التنمية المستدامة. والقيمة المضافة الإجمالية هي قيمة الناتج مطروحًا منها قيمة السلع والخدمات الوسيطة (محسوبة بتكلفة عناصر الإنتاج)، وهي تقيس مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي (UN- SNA, 2008). وبالتالي فإن القيمة المضافة الإجمالية تمثل جانب العرض من منظور اقتصادي، وهي المدخل الرئيسي لجانب الدخل في الميزانية العمومية المحاسبية للدولة.

ويهدف موجز السياسات هذا إلى تحديد مجموعة الإجراءات والسياسات الخاصة برفع القيمة المضافة الإجمالية لمصر في سياق التحديات المحلية والعالمية، على النحو الذي يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية (المستدامة) المعلنة في كل من خطة عمل الحكومة ٢٠١٨ -٢٠٢٢ ورؤية ٢٠٣٠. والسياسات المقترحة مستمدة من تحليل القيمة المضافة الإجمالية لمصر على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية. علاوة على ذلك فمن المستهدف التحقق

(١) https://www.oecd.org/global-forum-productivity

من خصائص المؤسسات المختلفة، وأنواع أنشطتها، وأحجامها، ونسب توظيف الجنسين بها ... إلخ. ويركز التحليل الأعمق على "التصنيع"، بوصفه القطاع الرائد في توليد القيمة المضافة الإجمالية. بالإضافة إلى ذلك يناقش الموجز التحديات المحلية والعالمية التي تواجه جهود زيادة القيمة المضافة الإجمالية، مثل تمكين المرأة وتأثير جائحة فيروس كورونا المستجد، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء القيمة المضافة. وأخيرًا يقترح الموجز مجموعة من التوصيات بسياسات لتنفيذها على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية، حول كيفية التعامل مع الاضطرابات وتحويلها إلى فرص لزيادة القيمة المضافة الإجمالية. ومن خلال ذلك يمكن لمصر بناء مجتمعات أكثر مرونة على طريق التنمية المستدامة.

٣. المنهجية

تستخدم ورقة السياسة هذه بيانات[٢] تغطي ٢٧ محافظة، وتضم ٣,٧٤٣ مليون منشأة توظف ١٣,٤٦٥ مليون موظفًا. بالإضافة إلى ذلك تشمل البيانات ١٧ قطاعاً اقتصادياً رئيسياً، مصنفة - حسب الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع النشاطات الاقتصادية (ISIC Ver. 4) المكون من رقمين - إلى ٩٦ نشاطًا اقتصاديًا (التعداد الاقتصادي - ٢٠١٨).

وتعتمد الدراسة على العمل المكتبي والتحليل المعياري لبيانات الشركات التي تم جمعها من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في إجراء التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧. وقد قام المؤلف بتطبيق اختبار (T-Test) ثنائي الطرف للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لتحديد أهمية الاختلافات بين المحافظات والأنشطة الاقتصادية. إلى جانب ذلك تم استخدام ارتباط بيرسون لحساب الارتباطات بين خصائص الشركات وما تقدمه من قيمة مضافة.

وقد فكر/خطط المؤلف لاستخدام نمذجة الإنحدار لتحليل البيانات، ولكن بعد النظر في البيانات المتاحة وجد العديد من القيود. فالبيانات المتوفرة مقطعية وتغطي مدة عام واحد فقط[٣]، وهو الأمر الذي لا يسمح بكل من: ١. التحقيق في النمو الديناميكي ٢. اكتشاف الفجوة (فترة التكوين) في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة (للقيمة المضافة الإجمالية). علاوة على ذلك كانت طريقة جمع البيانات للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة مختلفة عن الطريقة المستخدمة للمؤسسات الصغيرة، مما قد يؤدي إلى نتائج نمذجة غير متسقة. فضلًا عن أن البيانات المتاحة قد تحتوي على بعض التشوهات بسبب أخطاء غياب بعض العينات، ومن ثم فإن أي نمذجة قد تكون متحيزة ومضخمة للواقع.

(٢) تعتمد مجموعة البيانات المستخدمة في هذه السياسة بنسبة ٥٠٪ على بيانات التعداد المجمعة المقدمة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي تم تعديلها بواسطة معادلات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للحصول على حجم العينة الكامل. لذلك لوحظت بعض الاختلافات الطفيفة في قيم المؤشر.
(٣) نظرًا لأن البيانات تتضمن نقطة بيانات مقطعية واحدة لعام ٢٠١٨، فإن استخدام بيانات نفس العام دون دمج التأثير الزمني سيؤدي إلى تداخلات لا يمكن التحكم فيها.

٤. التحليل

٤-١ القيمة المضافة الإجمالية على المستويين الوطني والمحلي

تغطي بيانات التعداد الاقتصادي (٢٠١٧/٢٠١٨) ٣,٧٤٣ مليون منشأة تنتج ما مجموعة ٢,١٢٢ تريليون جنيه من القيمة المضافة الإجمالية تأتي نسبة ١٣,٦٪ منها من القطاع العام، في حين يأتي معظم القيمة المضافة الإجمالية (٨٦,٤٪) من القطاع الخاص. وتختلف المحافظات المحلية اختلافًا كبيرًا في متوسطات القيمة المضافة الإجمالية بكل منها، مما يشير إلى اختلافات نسبية في الأداء الاقتصادي. ويوضح الشكل رقم (١) أن المحافظات الثلاث الأهم - القاهرة والجيزة والإسكندرية - تنتج ٤٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في مصر، بينما تظهر أدنى معدلات للقيمة المضافة الإجمالية في كل من بني سويف وأسوان والأقصر. وتركز معظم التحليلات القادمة على القطاع الخاص بوصفه المولد الرئيسي للقيمة المضافة الإجمالية في مصر.

الشكل ١: توزيع القيمة المضافة الإجمالية حسب المحافظة

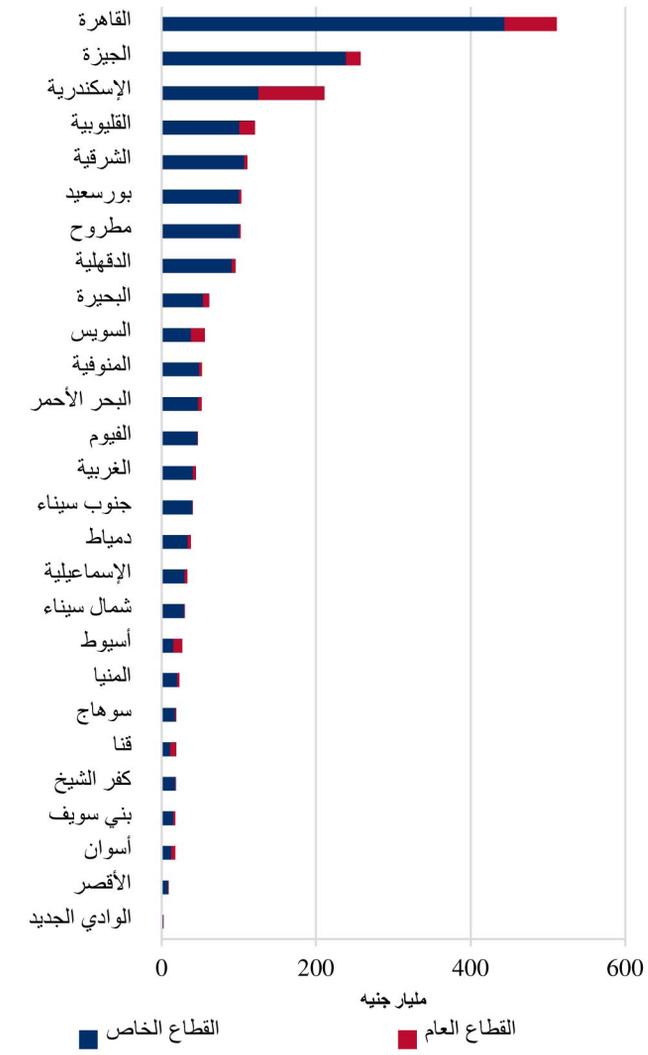

٤-٢ القيمة المضافة الإجمالية في القطاعين العام والخاص

يأتي معظم القيمة المضافة الإجمالية في مصر من ثلاثة قطاعات متميزة توفر ٦٧٪ من القيمة المضافة الإجمالية لمصر. في المرتبة الأولى قطاع التصنيع الذي يدر حوالي ٦٥٧ مليار جنيه (٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني). في المرتبة الثانية تجارة الجملة والتجزئة التي حققت حوالي ٤٦٦ مليار جنيه (٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الوطني). في المرتبة الثالثة يأتي التعدين واستغلال المحاجر بقيمة ٣١٩ مليار جنيه (١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الوطني). ويساهم القطاع العام بنسبة ١٣,٦٪ من القيمة المضافة الإجمالية لمصر. هذا بينما تأتي نسبة القيمة المضافة الإجمالية المتبقية من القطاع الخاص.

الشكل ٢: تحليل القيمة المضافة الإجمالية للقطاع العام (٪)

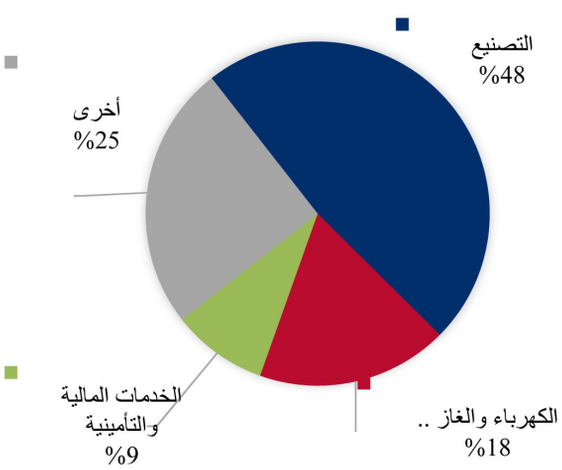

وتختلف أهمية الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بين القطاعين العام والخاص. ويوضح الشكل رقم (٢) أنشطة خدمات توفير الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء والأنشطة المالية والتأمينية المسئولة عن ٧٥٪ من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع العام.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن ٧٠٪ من القيمة المضافة الإجمالية به تأتي من التصنيع وتجارة الجملة والتجزئة والتعدين واستغلال المحاجر، كما هو موضح في الشكل رقم (٣). ويقدم التحليل اللاحق تحليلًا أكثر عمقًا لقطاع التصنيع؛ المساهم الأكبر في القيمة المضافة الإجمالية.

الشكل ٣: تحليل القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الخاص (٪)

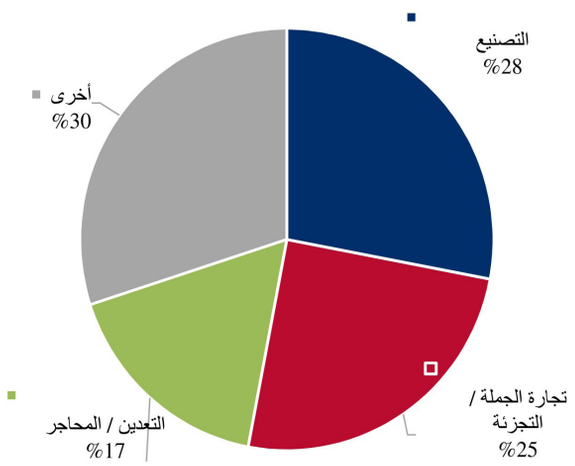

٤-٣ إنتاجية العمالة

يعتمد تحسين الأداء الاقتصادي المحلي بشكل كبير على قدرة الشركات المحلية على زيادة الإنتاجية. إن الفرق في إنتاجية العمالة بين المحافظات وفي أعداد سكان المحافظات يفيد عند تحديد طبيعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. ويعد نصيب الفرد من القيمة المضافة الإجمالية مؤشرًا على "فجوة الرخاء" بين المحافظات ذات الأحجام المختلفة، حيث يسمح بفحص الأداء الاقتصادي النسبي بمرور الوقت بالنسبة للتغيرات في حجم السكان، كما أنه يشمل الأشخاص غير المنتمين إلى القوى العاملة[٤]، وهو متحيز أيضًا تدفقات انتقال العمالة بين المحافظات[٥]. ويمكن أن ترجع فجوة الرخاء جزئياً إلى انخفاض إنتاجية العمالة "العاملين / الموظفين"، أو بسبب انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للمقيمين أو الكثافة العالية للسكان ذوي المهارات المنخفضة، أو ارتفاع معدلات الإعالة العالية على مستوى المحافظة. ويساعد فهم هذه الأسباب على المستوى المحلي صانعي السياسات على تصميم السياسة المناسبة لكل محافظة. ويوضح الشكل رقم (أ-١) في المرفق التباين الكبير في نصيب الفرد من القيمة المضافة الإجمالية بين المحافظات. وقد سجل أكبر نصيب للفرد من القيمة المضافة الإجمالية في محافظة جنوب سيناء تليها محافظة مطروح، بينما سجلت أقل مستويات الرخاء في محافظتي المنيا وسوهاج.

تستخدم الدراسة الحالية مؤشر إنتاجية العمالة (الموظفين) بقسمة القيمة المضافة الإجمالية للمنشأة على عدد العمالة بها[٦]. ويوضح الشكل رقم (٤) عدم التجانس الكبير[٧] في الإنتاجية بين المحافظات[٨]. تعاني أثنتا عشرة محافظة من ضعف الأداء بمتوسط أقل من متوسط الدولة ككل (حوالي ٨٠ ألف جنيه سنويًا)، بينما ترتفع الإنتاجية

(٤) الأبناء والمتقاعدون وغيرهم.

(٥) هذا لأنه إذا كانت المنطقة بها العديد من الركاب، فإن الناتج الذي ينتجه هؤلاء المسافرون يتم تسجيله في تقدير القيمة المضافة الإجمالية لهذه المنطقة، في حين لا يتم إحصاء هؤلاء الركاب عند تقدير عدد سكان نفس المنطقة. وفي هذه الحالة سيكون قياس نصيب الفرد من القيمة المضافة الإجمالية مرتفعًا بشكل مصطنع إذا تم استخدامه كبديل للأداء الاقتصادي أو الرفاهية في المنطقة.

(٦) المقياس المفضل لإنتاجية العمل هو إجمالي القيمة المضافة لكل ساعة عمل لأنها تراعي أنماط عمل مختلفة . لكن هذا المستوى من البيانات غير متوفر.

(٧) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) بمستوى ثقة ٩٥٪.

(٨) تم تضمين المؤسسات المسجلة فقط.

في كل من القاهرة والجيزة. والمثير للدهشة أن التحليل سجل ارتفاع ملحوظ في إنتاجية المحافظات الحدودية مثل مطروح وجنوب سيناء[٩]، وهو ما يمكن تفسيره بكون ٨٠٪ من المنشآت مؤسسات كبيرة تعمل في قطاعي السياحة والنفط[١٠]، وهي تتميز بارتفاع كثافة مكون رأس المال.

٤-٤ خصائص المنشأة والقيمة المضافة الإجمالية

أ- القيمة المضافة الإجمالية حسب الكيان القانوني

يؤثر الكيان القانوني للمؤسسة على متوسط القيمة المضافة الإجمالية، حيث تمتلك الشركات المساهمة أو شركات الأسهم أعلى متوسط قيمة مضافة إجمالية وتولد ٥٧٪ من القيمة المضافة الإجمالية في مصر، تليها المؤسسات الفردية، كما هو موضح في الشكل رقم (٥).

ب- القيمة المضافة الإجمالية وعمر المنشأة

هناك دلالة[١١] على وجود علاقة إيجابية بين عمر المنشأة والقيمة المضافة الإجمالية الخاصة بها. تنتج الشركات القديمة (+١٩ سنة) ٥٥,٣٪ من القيمة المضافة الإجمالية في مصر، وهي تتمتع بقيمة مضافة إجمالية أعلى في المتوسط مقارنة بالمؤسسات الأخرى الأقل عمرًا (الشكل رقم ٦). عادة ما تكون الشركات القديمة راسخة ولديها المزيد من خيارات توفير التكاليف والمرونة الأعلى في مواجهة تغيرات السوق.

ج- القيمة المضافة الإجمالية وقدرة التشغيل

٤١٪ من المنشآت محل الدراسة (١٥١,٩٩٩ منشأة[١٢]) ذكرت أنها لا تعمل بكامل طاقتها، وهو ما يؤثر سلبًا على القيمة المضافة الإجمالية. ويُظهر التحليل أن "صعوبات التسويق" هي السبب الأكبر وراء وجود موارد مهملة في قطاعي التعدين والمحاجر. في الوقت نفسه تعتبر "المنافسة المحلية والأجنبية" و"المشاكل الأخرى" من الأسباب المهمة وراء وجود موارد مهملة في قطاعات إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وأنشطة المعالجة.

الشكل ٤: إنتاجية العمالة حسب المحافظة (في المؤسسات الخاصة المسجلة)

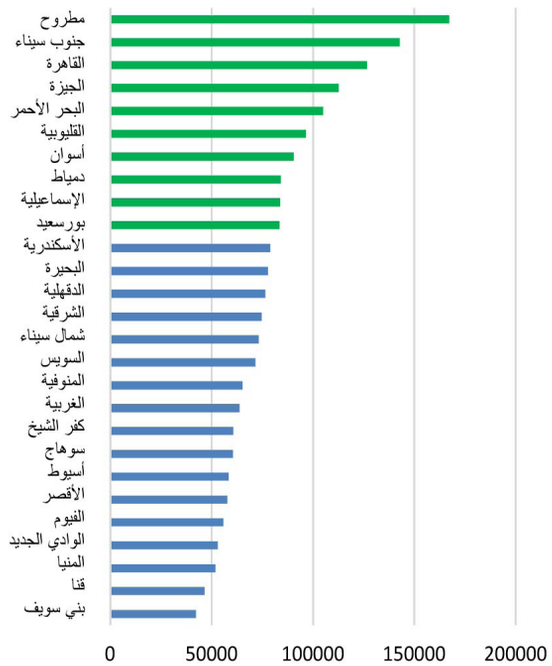

الشكل ٥: القيمة المضافة الإجمالية حسب الكيان القانوني (٢٠١٨/٢٠١٧)

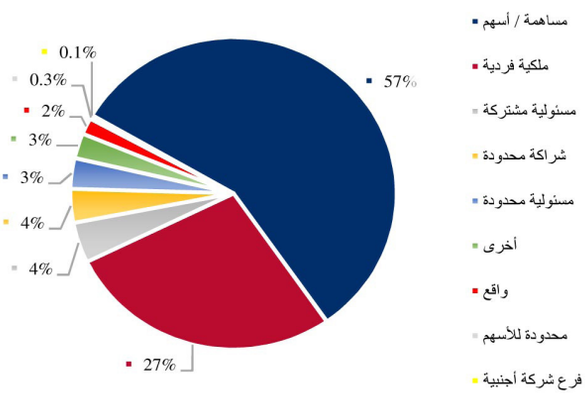

(٩) يرجع ذلك أساسًا إلى أنشطة قطاع السياحة وأنشطة إنتاج النفط.
(١٠) الشكل رقم (١٨).
(١١) الارتباط كبير عند مستوى ٠,٠١ (ثنائي الطرف).
(١٢) في ثلاثة أنشطة اقتصادية: ١. التعدين واستغلال المحاجر، و٢. إمدادات المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، و٣. أنشطة المعالجة.

د- القيمة المضافة الإجمالية والقطاع غير الرسمي[١٣]

تنتج المؤسسات المسجلة ٨٩٪ من القيمة المضافة الإجمالية، بينما تنتج المؤسسات غير المسجلة ١١٪ فقط من القيمة المضافة الإجمالية. ويبلغ متوسط القيمة المضافة الإجمالية للمنشآت المسجلة ٧٩٢ ألف جنيه سنويًا، وهو أعلى بكثير من المؤسسات غير المسجلة. وبالمثل فإن إنتاجية العمالة في المنشآت المسجلة أعلى بمقدار ٢٣ ألف جنيه[١٤]. تبرر هذه النتيجة الحاجة إلى إجراء تحليل التكلفة/ الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لوجود القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري.

الشكل ٦: القيمة المضافة الإجمالية حسب عمر المنشأة (٢٠١٧/٢٠١٨)

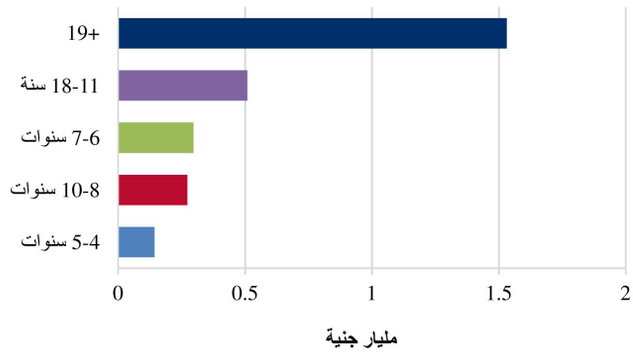

هـ- القيمة المضافة الإجمالية ورأس المال المعنوي

يفسر تراكم عوامل الإنتاج التقليدية مثل العمالة ورأس المال المادي القيمة المضافة الإجمالية للشركات إلى قدر محدود فقط (Kaus et al., 2020). ويمكن أن تؤثر العوامل المعنوية الأخرى بشكل إضافي على أداء الشركة (Corrado et al., 2005; Haskel and Westlake, 2018). ويُظهر تحليل البيانات على مستوى الشركة أن نفقات البحث والتجريب ترتبط[١٥] بالقيمة المضافة الإجمالية للشركة.

شكل ٧: متوسط نسب تشغيل الذكور والإناث للمنشآت العاملة بكل نشاط الاقتصادي

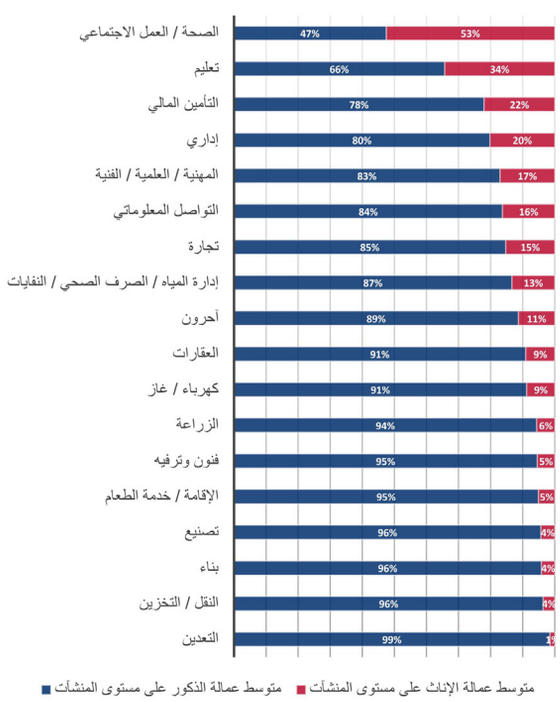

٤-٥ العمالة والنسبة بين الجنسين والقيمة المضافة الإجمالية

تجاوز العدد الإجمالي للموظفين ١٣ مليون موظفًا، حوالي ١١ مليون منهم (٨٤٪) من الذكور، و٢ مليون فقط (١٦٪) من الإناث. ويوضح الشكل رقم (٧) توزيع العمالة بين الجنسين عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تظهر جميع القطاعات تحيزاً واضحاً تجاه توظيف الذكور، باستثناء القطاع الصحي والعمل الاجتماعي. وينعكس نمط التوظيف عبر القطاعات على توزيع توليد القيمة المضافة الإجمالية بين الجنسين. ومن ثم يبرز الجزء المفقود من رأس المال البشري في معادلة إنتاج الدولة.

(١٣) البيانات التي تم جمعها بناءً على تصنيف المؤسسات حسب تسجيلها وعدم تسجيلها تظل مقياسًا غير كامل / غير دقيق للقطاع غير الرسمي. ولا يشمل القطاع غير الرسمي في هذه البيانات جميع الأنشطة غير الرسمية الأخرى التي يتم إجراؤها خارج "المنشآت".
(١٤) هذه النتيجة كبيرة باستخدام اختبار (T-Test) للعينات المستقلة بمستوى ثقة ٩٥٪ (ثنائي الطرف).
(١٥) الارتباط مهم عند مستوى ٠,٠١ (ثنائي الطرف).

ويؤكد تحليل البيانات وجود ارتباط إيجابي بين عدد العاملين والقيمة المضافة الإجمالية للمؤسسة الخاصة[١٦]. وتعد المنشآت التي يعمل بها أكثر من ١٠٠ موظف المساهم الرئيسي (٥٢٪) في القيمة المضافة الإجمالية لمصر.

ارتباط القيمة المضافة الإجمالية بالعمال الذكور (٠,١٤٠) أقوى منه بالإناث (٠,٠٩٥) بمستوى ثقة ٩٩٪، الأمر الذي يتطلب المزيد من سياسات تدريب النساء وإتاحة المزيد من الفرص للمرأة في الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية في سلاسل التوريد.

وتتمتع محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية بأعلى قيم للقيمة المضافة الإجمالية للإناث في مصر[١٧]. ومع ذلك هناك فجوة كبيرة بين حصص الإناث والذكور من القيمة المضافة الإجمالية في جميع المحافظات كما هو مبين في الشكل رقم (أ-٢) بالملحق. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تدني أعداد الموظفات من الإناث مقارنة بالموظفين الذكور في جميع المحافظات. وبالمثل هناك فجوة ملحوظة في نصيب النوع الاجتماعي من القيمة المضافة الإجمالية بين الأنشطة الاقتصادية الواردة في الشكل رقم (أ-٣) في الملحق.

٤-٦ قطاع التصنيع – المحرك الرئيسي للقيمة المضافة الإجمالية:

ترتبط القيمة المضافة الإجمالية للتصنيع ارتباطًا مباشرًا بأهداف التنمية المستدامة من خلال الهدف رقم (٩). وقد التزمت مصر من خلال الهدف ٩-٢ بتعزيز التصنيع المستدام، وبزيادة حصة الصناعة في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ومضاعفة حصتها بحلول عام ٢٠٣٠ (Egypt VNR, 2021).

وكانت النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي للتصنيع قد شهدت انخفاضًا منذ عام ٢٠١١. ومع ذلك فقد زادت هذه الحصة مؤخرًا في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ١٥,٣٪. الشكل رقم (٨).

الشكل ٨: القيمة المضافة الإجمالية للتصنيع -٪ من الناتج المحلي الإجمالي

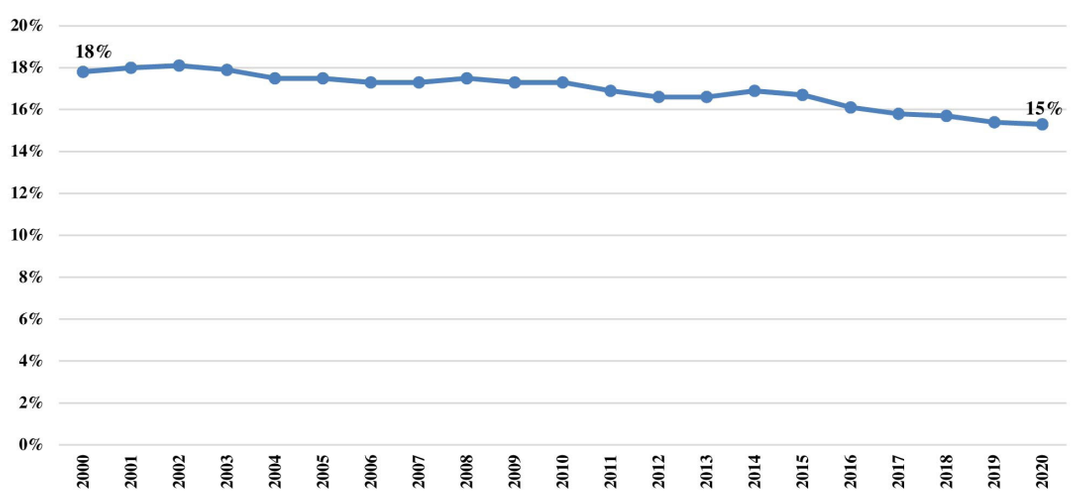

المصدر: https://stat.unido.org/SDG/EGY

(١٦) إرتباط بيرسون إيجابي وكبير عند مستوى ٠,٠١ (ثنائي الطرف).
(١٧) تحسب حصة الجنس في القيمة المضافة الإجمالية بضرب نصيب الجنسين في عدد الموظفين ثم القسمة على القيمة المضافة الإجمالية.

وشهدت القيمة المضافة للصناعات غير النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصلت إلى ١١,٧٪ في عام ٢٠٢٠ من أعلى مستوى بلغته وكان ١٢,٧٪ في عام ٢٠١٨. ومن ناحية أخرى فإن حصة صادرات التكنولوجيا الفائقة من الصادرات المصنعة قد شهدت زيادة ملحوظة في عام ٢٠١٩ ووصلت إلى ٣٪، على الرغم من أنها لا تزال دون التطلعات (Egypt VNR, 2021).

تولد أكثر من ٥٢٢ ألف مؤسسة صناعية خاصة في مصر حوالي ٥٠٨ مليار جنيه من القيمة المضافة الإجمالية (٢٨٪ من القيمة المضافة الإجمالية في مصر)[١٨]. وتتركز معظم هذه المنشآت (٤٣٪) في محافظات القاهرة والجيزة، والشرقية، والقليوبية والإسكندرية. ويؤكد تحليل التباين أحادي الاتجاه وجود فرق كبير في المتوسطات بين المحافظات.

يوضح الشكل رقم (٩) القيمة المضافة الإجمالية لمؤسسات التصنيع الخاصة في كل محافظة. وتؤكد نتيجة تحليل التباين أحادي الاتجاه وجود فرق كبير في المتوسطات بين جميع المحافظات، حيث تهيمن سبع محافظات على الناتج المحلي الإجمالي الصناعي: القاهرة (١٩,٨٢٪)، والجيزة (١٤,٢١٪)، والشرقية (١٢,٨٨)، والقليوبية (١٠,١٩)، والإسكندرية (٨,٨١٪)، والمنوفية (٥,٦٤٪)، والسويس (٥,٥٩٪). وتفسر عوامل الوصول المحلي إلى رأس المال والعمالة الماهرة بالإضافة إلى فوائد التكتل المكاني، الكثير من هذه الاختلافات عبر المحافظات.

يوضح الشكل رقم (١٠) متوسط إنتاجية العمالة للقطاع في كل محافظة، حيث نجد أن عشر محافظات أعلى من المتوسط الوطني البالغ ٧١ ألف جنيه مصري سنويًا، وهي في الغالب محافظات حضرية تتمتع بمزايا التكتل والتجمع المكاني مع بنية تحتية وشبكات نقل جيدة أو تهيمن عليها مؤسسات ذات كثافة رأس مال عالية والتي عادة ما تولد إنتاجية أعلى للعمالة. في حين أن أداء باقي المحافظات البالغ عددها ١٧ محافظة هو أداء ضعيف. وتتسم الاختلافات في المتوسطات عبر المحافظات بأنها كبيرة عند مستوى ثقة ٩٥٪[١٩].

(١٨) راجع الشكل رقم (٣).
(١٩) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA).

الشكل ٩: االقيمة المضافة الإجمالية للتصنيع في القطاع الخاص بالجنيه

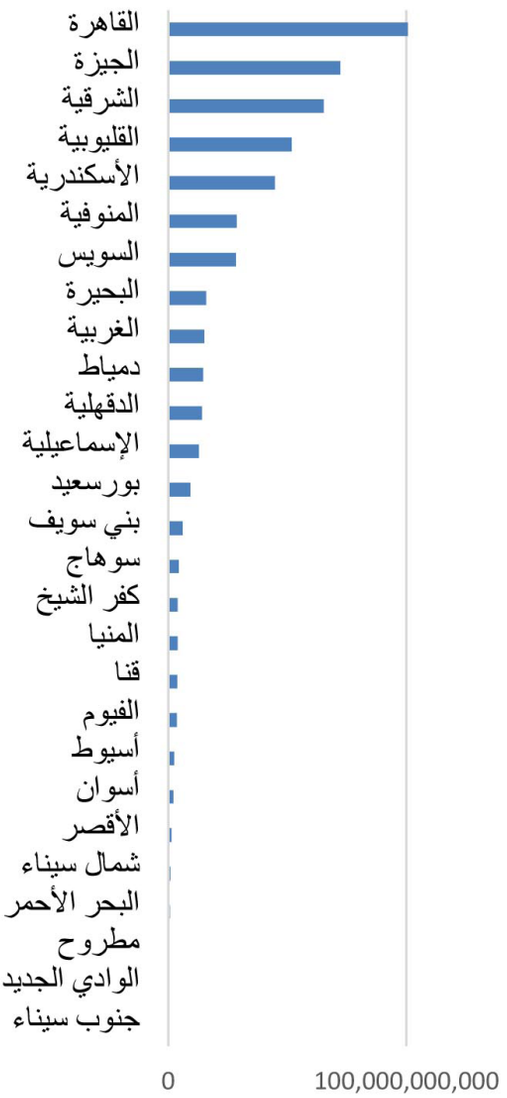

الشكل ١٠: إنتاجية العمالة في التصنيع بالقطاع الخاص بالجنيه

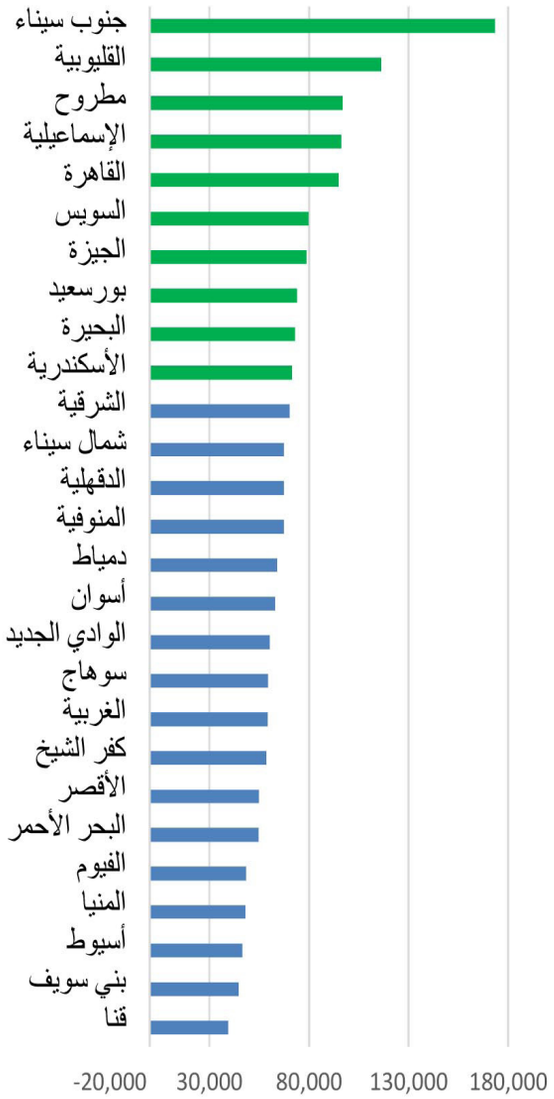

الشكل ١١: تحليل القيمة المضافة الإجمالية للتصنيع في القطاع الخاص

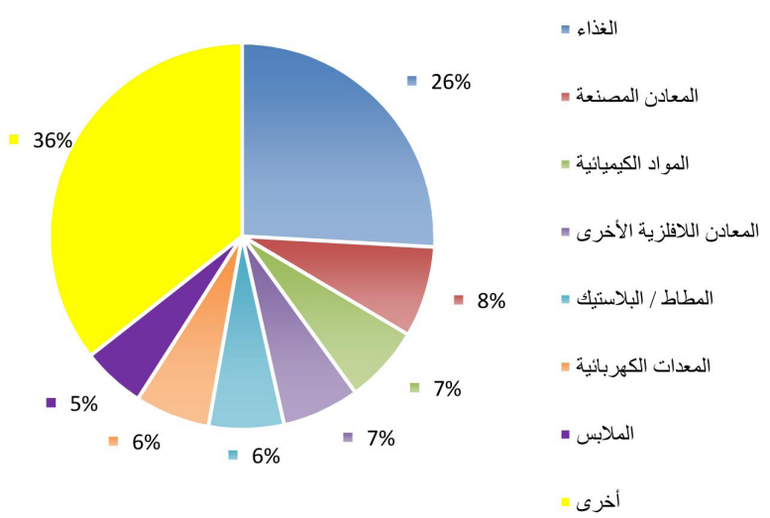

يوضح تحليل إنتاجية العمالة عبر أنشطة التصنيع في الشكل رقم (١٢) تفوق فحم الكوك والبترول المكرر. ويمكن تبرير هذه النتيجة في ضوء ارتفاع كثافة رأس المال المادي لهذه الأنشطة.

يعمل في قطاع التصنيع حوالي ٢٨١ ألف أنثى وأكثر من ٢,٥ مليون ذكر. ويولد الموظفون الذكور ما يقرب من ٤٦٤ مليارًا من إجمالي القيمة المضافة للقطاع (٩١٪)، أي أعلى بعشر مرات من مشاركات الإناث. وقد سجلت أعلى متوسطات القيمة المضافة الإجمالية للإناث في محافظات الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، بينما سجلت أسوان ومطروح وجنوب سيناء أدنى متوسط للقيمة المضافة الإجمالية للإناث.

يؤكد تحليل البيانات في قطاع التصنيع وجود ارتباط إيجابي بين القيمة المضافة الإجمالية للمنشأة وعدد العاملات في تلك المنشأة (+٠,٢٥١)، والذي يظل أضعف من الارتباط بعدد العاملين الذكور (+٠,٤١٢)[٢٠]. وترتبط هذه النتيجة جزئياً بانخفاض عمالة الإناث مقارنة بالذكور في جميع المحافظات وعبر جميع الأنشطة الاقتصادية.

يوضح الشكل (١٣) أن القيمة المضافة الإجمالية للإناث تختلف باختلاف أنشطة التصنيع. وتكون هذه الاختلافات كبيرة عند نسبة ٩٥٪ ثقة باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه. وتظهر أعلى مساهمة نسائية في صناعات الملابس والمنتجات الغذائية والمستحضرات الصيدلانية.

الشكل ١٢: إنتاجية عمالة التصنيع في القطاع الخاص حسب النشاط - من رقمين

الشكل ١٣: القيمة المضافة الإجمالية للإناث في النشاط الاقتصادي المكون من رقمين بالقطاع الخاص

(٢٠) ارتباط بيرسون كبير عند مستوى ٠,٠١ (ثنائي الطرف).

يوضح الشكل رقم (أ-٣) في المرفق أن القيمة المضافة الإجمالية للإناث مختلفة بشكل كبير[٢١] عبر المحافظات. وظهرت أعلى نسبة في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، حيث تعمل الإناث بشكل أكبر وفي وظائف ذات قيمة مضافة عالية. في المقابل تظهر محافظات أخرى - مثل جنوب سيناء ومطروح وأسوان والبحر الأحمر والأقصر وقنا - نسبة ضئيلة للإناث في القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التصنيع.

تنتج مؤسسات التصنيع القديمة نصيباً أكبر من القيمة المضافة الإجمالية. يوضح الشكل رقم (١٤) أن المنشآت التي يزيد عمرها عن ١٩ عامًا في السوق تولد أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي التصنيعي. اللافت للنظر أن المؤسسات القديمة تتلقى النصيب الأكبر من الدعم، حيث يحصل قطاع التصنيع الخاص على ٩٧٪ من إجمالي الدعم الموجه للقطاع الخاص بقيمة حوالي ٤٨,٥ مليار جنيه. ويشير تحليلنا للبيانات إلى أن ٨١٪ من دعم التصنيع قد تم تحويله إلى مؤسسات يزيد عمرها عن ١١ عامًا (الشكل رقم ١٥). وهو الأمر الذي يترك ما لا يكفي من الدعم لمساعدة الشركات الحديثة على الإندماج في السوق إلى أن تصبح راسخة وتولد كل ما تستطيع من القيمة المضافة الإجمالية.

الشكل ١٤: القيمة المضافة الإجمالية للتصنيع حسب عمر المنشأة

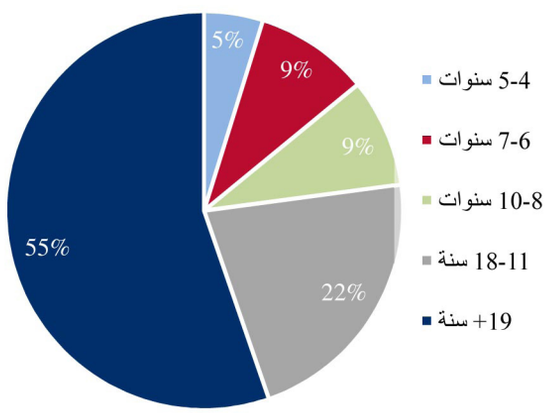

الشكل ١٥: الدعم حسب عمر المنشأة

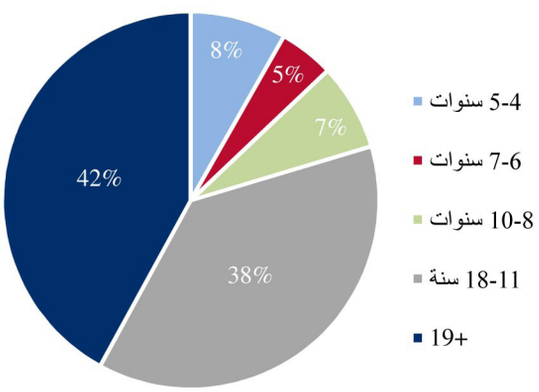

٤-٧ أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للقيمة المضافة الإجمالية

تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مساهمة كبيرة في العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص العمل. وبالتالي فهي محرك رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك فإن خلق الوظائف من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يفيد الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والشباب. وبالتالي فهي تؤثر بشكل مباشر على الهدف ١ (القضاء على الفقر)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع)، والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والتوظيف، والعمل اللائق) والهدف ٩ (تحسين التصنيع المستدام وتعزيز الابتكار). وبالتالي فإنها تلعب دورًا أساسيًا في الحد من الفقر، والشمول الاجتماعي، والابتكار (Abisuga- Oyekunle et al., 2019; Loewe et al., 2013).

(٢١) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) بمستوى ثقة ٩٥٪.

تقود الشركات الصغيرة والمتوسطة الطريق في الصناعات والخدمات فائقة التكنولوجيا، حيث توجد العديد من الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما شهدت حصتها في الصادرات الصناعية زيادة من ٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ١٠٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما يدعم بشكل كبير رؤية مصر ٢٠٣٠ للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. وتشمل البيانات أكثر من ٣ ملايين شركة صغيرة ومتوسطة (٩٩٪) وحوالي ٦٥٠٠ مؤسسة كبيرة[٢٢]. وتنتج الشركات الصغيرة والمتوسطة ٤٧,٥٪ من القيمة المضافة الإجمالية في مصر (الشكل رقم ١٦).

عادةً ما تتمتع الشركات الأكبر حجمًا بمستويات إنتاجية أعلى من الشركات الصغيرة والمتوسطة[٢٣]، بسبب العوائد المتزايدة للإنتاج كثيف رأس المال. وتظهر النتائج متوسط قيمة مضافة إجمالية للشركات الكبرى أعلى بكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البيانات المصرية ٢٠١٨/٢٠١٧. ويوضح الشكل رقم (١٧) أن حصة القيمة المضافة التي تولدها الشركات الصغيرة والمتوسطة تختلف اختلافًا كبيرًا عبر الأنشطة الاقتصادية. وتساهم شركات البيع بالجملة والتصنيع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الإجمالية الوطنية بنسبة ١٩,٢٪ و١٠٪ على التوالي.

يوضح الشكل (١٨) أن توزيع القيمة المضافة الإجمالية حسب المحافظات يمنحنا رؤى مهمة حول العوامل الهيكلية التي تدفع النمو على المستوى المحلي. وهناك فروق ذات دلالة إحصائية في القيمة المضافة الإجمالية عبر المحافظات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم التجانس في أحجام المؤسسات.

الشكل ١٦: القيمة المضافة الإجمالية حسب حجم المنشأة

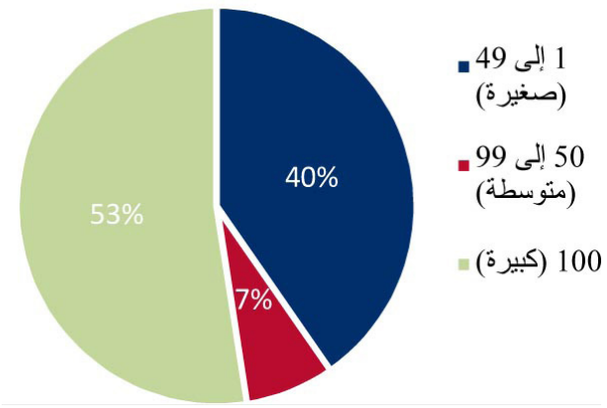

الشكل ١٧: توزيع القيمة المضافة الإجمالية حسب حجم المنشأة

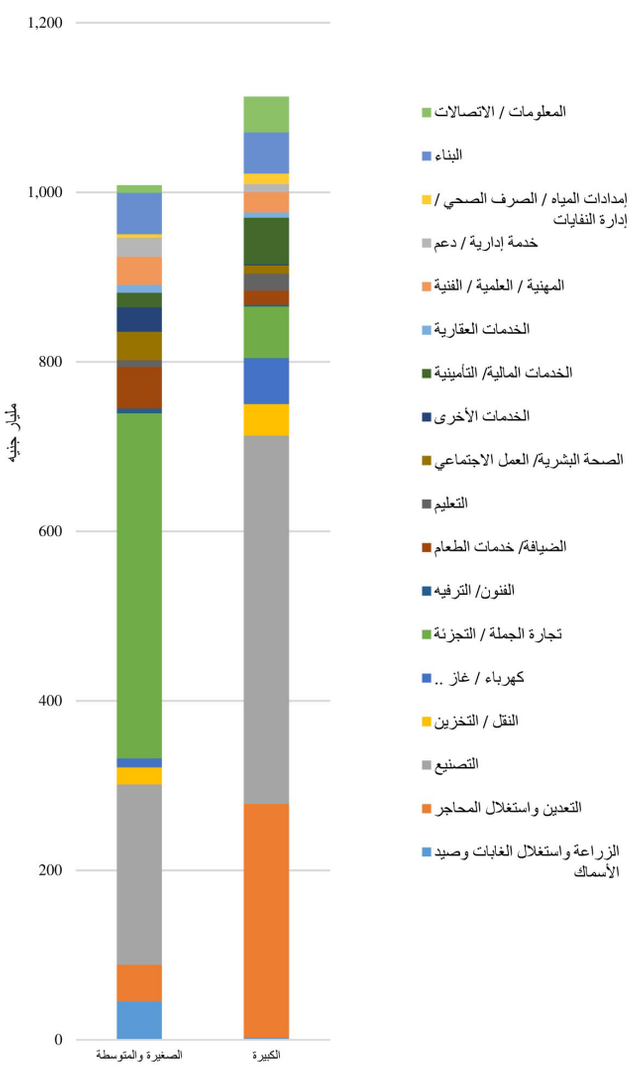

(٢٢) الشركات الصغيرة والمتوسطة يقل عدد موظفيها عن ١٠٠ عامل وفقًا لما حدده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واستطلاعات المؤسسات التي أجراها البنك الدولي (استطلاعات المؤسسات ٢٠١٣، ٢٠١٦، ٢٠٢٠).

(٢٣) تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA).

الشكل ١٨: ٪ القيمة المضافة الإجمالية حسب حجم المنشأة عبر المحافظات

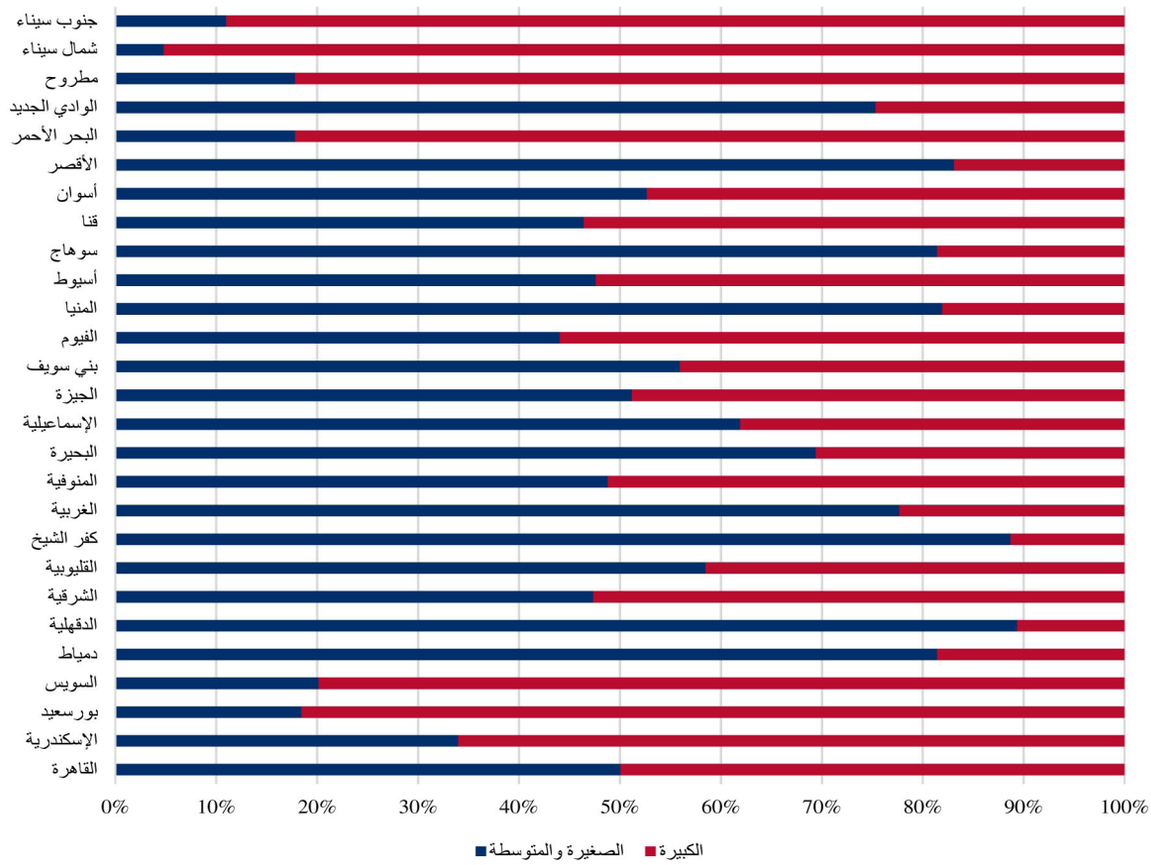

٥. الخاتمة وتوصيات السياسة

منذ انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد في مارس ٢٠٢٠، واجه العالم اضطرابًا عالميًا حادًا أعاد تشكيل وضعًا طبيعيًا جديدًا وربما مستقبلًا مختلفًا. يتمتع الواقع الجديد باقتصاد محدود التواصل المباشر وجهاً لوجه وأكثر اعتمادا على التباعد الاجتماعي، ويهتم بشكل أكبر بالاكتفاء الذاتي، وتكثيف التجارة الإلكترونية في التجارة العالمية، والتحول الرقمي السريع، والعمل عن بعد، والتوسع في التعلم عن بعد. ومن ثم فهناك توجه عالمي نحو تشكيل مشهد جديد للقطاعات الاقتصادية، بحيث تصنف القطاعات إما فائزة، أو خاسرة أو بينية على أساس قدرة القطاع على التعايش مع الالتباسات الجديدة (الشكل رقم ١٩). القطاعات الفائزة ستكون قادرة على الازدهار إذا حافظت على المستوى الأساسي فحسب من الكفاءة، بينما تحتاج القطاعات الخاسرة إلى جهود غير عادية للنجاة من هذا الاضطراب. ويمكن للقطاعات البينية أن تخسر أو تفوز اعتمادًا على كيفية استجابتها للوضع الطبيعي الجديد. ويتميز التأثير السلبي لأزمة فيروس كورونا بأنه شديد على الفئات الأكثر ضعفاً مثل القطاع غير الرسمي، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وبشكل خاص على النساء.

شكل (١٩) المشهد الجديد للقطاعات الاقتصادية

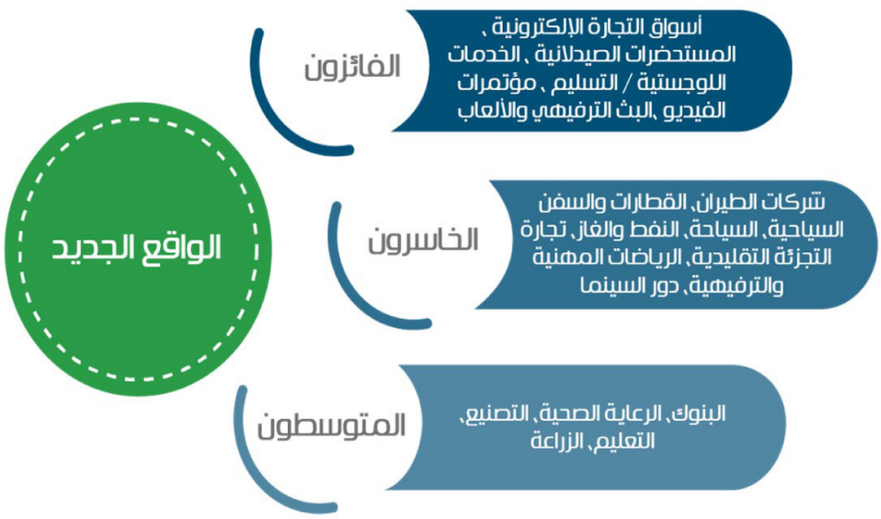

بالنظر إلى ارتفاع حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية إلى ما يقرب من ٨٦٪، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات لإعادة تخصيص الموارد للحفاظ على المؤسسات الخاصة آمنة ومرنة قدر الإمكان:

- تعتمد القطاعات الفائزة بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، على سبيل المثال أسواق التجارة الإلكترونية، والخدمات اللوجستية / خدمات التوصيل، ومؤتمرات الفيديو، والبث الترفيهي والألعاب، وغيرها. يجب على الحكومة تقديم الحوافز المناسبة لهذه القطاعات لاغتنام الفرص لزيادة حصتها من القيمة المضافة الإجمالية.

- الأنشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة الرقمنة والتي تعتمد على التواصل المادي الكبير معرضة لمخاطر عالية، مثل شركات الطيران والقطارات والسفن السياحية والسياحة والرياضات المهنية والأنشطة الترفيهية ودور السينما وتجارة التجزئة التقليدية. يجب على الحكومة تقديم حزم دعم لأنشطة القطاعات الخاسرة من خلال مساعدتها على خفض التكاليف، وإزالة المخاطر، والعودة عندما تتحسن الظروف.

- تتطلب أنشطة القطاعات البينية دعمًا حكوميًا من خلال حزم التمكين التي تساعد على التكيف والاستفادة من الفرص. ومن أمثلة هذه الأنشطة البنوك والرعاية الصحية، والتصنيع، والتعليم والزراعة.

٥-١ الخلاصة

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية من تحليل القيمة المضافة الإجمالية السابق فيما يلي:

١- يعتبر القطاع الخاص هو المولد الرئيسي للقيمة المضافة الإجمالية في مصر، بينما تتمتع المحافظات الحضرية بأداء اقتصادي أفضل.

٢- هناك فجوات في الرخاء واختلافات كبيرة في الإنتاجية عبر المحافظات، وتتمتع محافظات مطروح وجنوب سيناء والقاهرة والجيزة بأداء متميز في الإنتاجية.

٣- تعتبر الشركات المساهمة أو شركات الأسهم المساهم الرئيسي في القيمة المضافة الإجمالية.

٤- تساهم المؤسسات غير المسجلة مساهمة طفيفة في القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، ولكن يمكن أن يكون لها مزايا اجتماعية أخرى.

٥- تعد "صعوبات التسويق" و"المنافسة المحلية والأجنبية" من الأسباب الرئيسية للقدرات المعطلة.

٦- هناك فجوة في التوظيف بين الجنسين في جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعي التعليم والصحة البشرية.

٧- يعتبر قطاع التصنيع المساهم الرئيسي في القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، إلا أنه يتركز في سبع محافظات رئيسية.

٨- تظهر عشر محافظات فقط إنتاجية عمالة مرتفعة أعلى من المتوسط الوطني في قطاع التصنيع.

٩- تستحوذ المنشآت الصناعية القديمة على نصيب الأسد من الدعم الموجه للقطاع.

١٠- تنتج الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من نصف القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، حيث يسهم قطاعا التجارة والتصنيع بأكبر مساهمة، وهناك فرق كبير عبر المحافظات والأنشطة الاقتصادية.

٥-٢ السياسات المقترحة

يتضمن موجز السياسة هذا العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية في سياق التغيرات المحلية والعالمية التي تسببها الجائحة. وتدور الإجراءات المقترحة حول زيادة الناتج الإجمالي، وخفض التكلفة، وتسهيل انتقال عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال). ويوصي هذا الموجز بسياسات على ثلاثة مستويات وطنية ومحلية وقطاعية، لإثراء قدرة مصر على الصمود وتعزيز جهود التحول نحو التنمية المستدامة.

١- خيارات السياسة على المستوى الوطني:

أ- **تسهيل تشارك المسئولية لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية الوطنية**. يتطلب تحقيق التحول الاجتماعي الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة جنبًا إلى جنب مع القيمة المضافة تشارك المسئولية لإعادة تحديد الغرض من الأعمال وتوسيع نطاق تأثيرها. ويجب أن تكون الإجراءات المنسقة موجهة وفي وقتها المناسب وأن تتخذها الحكومة والشركات ومؤسسات التمويل والمجتمع المدني والمجتمع العلمي.

- إنشاء مجلس وطني للإنتاجية لرصد وتحليل تأثير الإجراءات وفعالية السياسات على الإنتاجية والقدرة التنافسية. يمكن للمجلس تحديد المجالات / القطاعات الرائدة في القيمة المضافة الإجمالية في أوقات مختلفة وعبر المحافظات المحلية المختلفة. وسوف تعزز هذه الجهود التقارب بين المحافظات من خلال تخصيص الموارد بشكل أفضل وتطبيق الإصلاحات البديلة للسياسات على المستوى الوطني لضمان النمو المستدام للقيمة المضافة الإجمالية.
- الارتقاء بقدرات المؤسسات والهيئات التنظيمية للسماح بمزيد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- إنشاء "نظام بيئي مستدام" لتشكيل بيئة عمل مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. ويتضمن ذلك تشجيع الشركات على تضمين أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وعمليات أنشطتها الأساسية.

ب- **تعزيز توظيف الإناث لزيادة القيمة المضافة الإجمالية الوطنية**. يوجد في مصر العديد من القوانين واللوائح التي تعزز المساواة بين الجنسين وتدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومع ذلك لا يزال مستوى مشاركة المرأة في كل من القوى العاملة والتوظيف منخفضًا، وهو ما يعتبر موارد عاطلة تعيق الوصول إلى المستويات الأعلى من القيمة المضافة الإجمالية والنمو الاقتصادي في مصر. إلى جانب ذلك فإن تنوع الجنس في بيئة العمل يضيف تصوراً وعقلية أخرى تعمل على تحسين الحلول وفعالية صنع القرار. يعمل الذكور والإناث في نفس بيئة العمل، لكنهم يواجهون تحديات مختلفة، حيث تواجه المرأة تحديات أكثر من الرجل تتمثل في الأعراف الاجتماعية ورأس المال البشري والمالي الضروري. ويحمل الواقع الجديد لبيئة العمل في طياته مخاطر كما يحمل فرصاً للمرأة. لذلك تحتاج الحكومة إلى اعتماد مجموعة مخصصة من السياسات والإجراءات المتوافقة مع موقع القطاع في الواقع الجديد.

- توسيع البنية التحتية للرعاية الاجتماعية بما يعود بفائدتين على المرأة. أولاً سيتحمل هذا القطاع بعض الأعباء الواقعة على عاتق المرأة ويسمح لها بالدخول إلى سوق العمل. ثانيًا سيوفر قطاع الرعاية الاجتماعية - بطبيعته - العديد من فرص العمل للنساء.
- تسهيل توظيف الإناث في القطاعات الفائزة، الأمر الذي يتطلب خضوعهن لبرامج تدريبية لتحسين مهاراتهن.
- تحتاج النساء العاملات في القطاعات الخاسرة إلى حزمة دعم فريدة لأنهن يتأثرن بشدة وبدرجة تفوق تأثر الرجال. مثل التدريب لتأهيل تحولهن الوظيفي إلى القطاعات الفائزة، وفي الوقت نفسه تزويد النساء بالدعم المالي وضمان عدم التمييز ضدهن عند تقليص العمالة أو عند التحويل إلى العمل بدوام جزئي.
- مساعدة النساء على اغتنام الفرص في القطاعات البينية من خلال تزويدهن بمهارات وسلوكيات جديدة مثل تقنيات الاتصالات والمعلومات باستخدام تقنيات "مؤتمرات الفيديو" والعمل الجماعي والقيادة واكتساب المعرفة والخبرات مع الحرص على التباعد الاجتماعي.
- تقديم الدعم التسويقي والدعم المالي للنساء الرائدات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تدريب المرأة الريفية.
- تسهيل فتح فروع مصرفية في القرى لتغطية احتياجات المرأة الريفية على المستوى المحلي.

يحمل الوضع الطبيعي الجديد في طياته فرصًا بالإضافة إلى التحديات. وإذا تم تبني سياسات وتدخلات وطنية فعالة ومناسبة، يمكن لمصر تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص والتعرض لأقل المخاطر. إن المدى الذي يمكن أن يتعايش فيه الاقتصاد المصري مع الاضطرابات التي تشكل الواقع الجديد سيحدد مستقبل التنمية المستدامة في الدولة.

ج- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من زيادة القيمة المضافة الإجمالية**. تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءًا حيويًا من معادلة القيمة المضافة الإجمالية في مصر لأنها تمثل ٤٧٪ من القيمة المضافة الإجمالية للدولة ككل. ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٠)، فقد تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة بجائحة فيروس كورونا المستجد أكثر من الشركات الكبيرة. وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء ذلك في انخفاض مستوى الاحتياطي النقدي، ومحدودية مخزون الإمدادات والمواد مقارنة بالشركات الكبيرة، وانخفاض توافر التقنيات الرقمية والمهارات اللازمة لتنفيذ الأعمال التجارية بالأساليب الجديدة. لذلك تعتبر تدابير دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالغة الأهمية للحفاظ على حصتها من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

- إجراء تحليل التكلفة / الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لوجود القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري، لتوجيه السياسات الرسمية المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نحو الهدف العام المتمثل في خلق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. ويوفر قانون الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجديد حوافز ضريبية وغير ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على التحول إلى كيانات رسمية.
- تحديد مواقع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجمعات والتكتلات المكانية للاستفادة من آثار ودعم المعرفة/ الابتكار (Krugman & Venables, 1996)، وبالتالي تحسين إنتاجيتها وحصتها في القيمة المضافة الإجمالية.
- تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية (التكنولوجيا المالية). وتيسير المتطلبات المصرفية لتوفير أموال الطوارئ وتقديم القروض الأرخص.
- تحسين برامج التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن إجراء الدراسات لمتابعة وتقييم دورة حياة الشركات الصغيرة والمتوسطة أن يتيح تحديد التحديات التي تواجه أدائها مما يسمح بتحسين البرامج في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك يجب مراعاة عدد العمالة عند تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للتمويل من قبل القطاع المصرفي.
- تقديم سياسات وإجراءات لدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد المحلية والوطنية والعالمية وتوسيع أسواقها التصديرية.
- إنشاء نظام بيئي مبتكر يساعد على تطوير صناعة التكنولوجيا المالية وتقوية روابط البحث والتطوير بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات. ومن المتوقع أن يوفر ذلك حصة كبيرة من القيمة المضافة الإجمالية في الوضع الطبيعي الجديد.
- النشر الأوسع لسبل تعليم ريادة الأعمال في جميع مستويات التعليم، مع التركيز على المرأة، إلى جانب رفع مستوى المهارات الإدارية من خلال التدريب. من شأن ذلك أن يزيد من إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وحصتها في القيمة المضافة الإجمالية.

طبقت مصر مجموعة واسعة من الإجراءات النقدية وغير النقدية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد. وقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الدعم للحكومة المصرية من خلال توفير مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي كائتمان لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في مصر.

٢- خيارات السياسة على المستوى المحلي:

تسريع عملية التوطين لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية للمحافظات. اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات تجاه التوطين مؤخرًا. ومع ذلك هناك حاجة إلى سياسات إضافية لنقل التوطين إلى مرحلة أخرى لتمكين المحافظات من زيادة حصتها في القيمة المضافة الإجمالية.

- إجراء دراسات ومسوحات مركزة على مجتمعات محلية محددة لتحديد الميزة النسبية والروابط الخلفية / الأمامية. وسوف تساعد نتائج هذه الدراسات على دمج الناتج المحلي في سلاسل القيمة العالمية.

• توسيع التكتل المكاني ومجموعات الأعمال المحلية المتخصصة التي تعمل على تحسين القيمة المضافة الإجمالية المحلية من خلال اقتصاديات تركز الشركات في نفس الصناعة (Rosenthal & Strange, 2004; Henderson, 2003; Badr et al., 2018). ويجب أن تكون هذه التجمعات خارج المناطق الحضرية المزدحمة لتقليل التفاوتات بين المناطق المختلفة، الأمر الذي يتطلب ضمان بنية تحتية مناسبة، وخدمات إسكان، ونقل، وكهرباء، وإمدادات مياه، وخدمات اتصالات، وخدمات إدارة نفايات على المستوى المحلي.

وقد أنشأت الحكومة ١٧ مجمعاً صناعياً في ١٥ محافظة توفر ٤٣ ألف فرصة عمل جديدة خلال السنوات الست الماضية. بالإضافة إلى ذلك أكملت مصر مدينة صناعة الأثاث بدمياط، ومشروع مدينة الجلود بالروبيكي في العامين الماضيين. علاوة على ذلك يجري حاليًا إنشاء مدينة النسيج في مدينة السادات بالشراكة مع الصين.

٣- خيارات السياسة على المستوى القطاعي:

يشير تحليل البيانات السابق إلى أن التصنيع هو المساهم الرئيسي في القيمة المضافة الإجمالية لمصر. علاوة على ذلك فإن نمو قطاع التصنيع يحسن الارتقاء والتنويع في القطاع الزراعي ويدفع الطلب على خدمات ذات قيمة مضافة أعلى. ومع ذلك يفتقر القطاع إلى الكفاءة، وهو ما يتضح من انخفاض قيمة الصادرات من السلع المصنعة مقارنة بالدول المجاورة الأخرى مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل والمغرب. وقد واجه قطاع التصنيع في مصر عقبات أعاقت القدرة التنافسية لفترة طويلة، وهي تتعلق في الغالب بتكلفة الطاقة وأسعار الصرف مقارنة بالدول المصدرة الأخرى. كما أن ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج يفرض قيودًا على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التصنيع.

ونظرًا لتصنيف قطاع التصنيع على أنه "قطاع بيني"، فإنه يتطلب دعمًا حكوميًا جادًا للحفاظ على أدائه الاقتصادي وتحقيق تطلعات التنمية المستدامة والشاملة لمصر.

• إعادة النظر في مخطط الدعم الموجه لقطاع التصنيع، حيث يجب تحويل المزيد من حصة الإعانات إلى المؤسسات الشابة وأنشطة البحث والتطوير والتحول الرقمي في قطاع التصنيع. علاوة على ذلك يجب ربط الدعم بأداء المؤسسات (حصتها في القيمة المضافة الإجمالية) ومساهمتها في الصادرات.
• إعادة النظر في تسعير الطاقة للمنشآت في قطاع التصنيع.
• يجب أن تأتي أهداف الثورة الصناعية الرابعة على رأس السياسات الصناعية: اعتماد التقنيات والمواد والعمليات الرقمية الجديدة لتحسين الإنتاجية ومكاسب العمالة.
• تنفيذ برامج ترويج وتسويق مكثفة لتوسيع الصادرات.
• إنشاء نظام بيئي للابتكار الصناعي، يدمج التصنيع مع قطاعي الزراعة والخدمات.
• توسيع التجمعات والتكتلات المكانية وإنشاء سلاسل القيمة في قطاع التصنيع والمجمعات الصناعية البيئية لتعزيز التداعيات الإنتاجية، والروابط الأمامية والخلفية، وخدمات إدارة النفايات الصناعية.
• السماح لنماذج الأعمال[٢٤] بالتعديل في التصنيع للوفاء بقيم كل من العميل والمجتمع.

(٢٤) مثل النماذج القائمة على الأداء وعلى دورة الحياة.

• تقديم أنظمة إدارة سلسلة القيمة على مستوى المنشآت لتحديد مجالات خفض التكلفة لتحسين الكفاءة والربحية.
• بناء وحدات تدريبية محددة للتحول الرقمي لكل قطاع فرعي في قطاع التصنيع لخلق وظائف جديدة ذات قيمة مضافة عالية في هذا القطاع.

تبذل الحكومة المصرية جهودًا ملحوظة في السنوات الأخيرة لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصنيع. وقد أعلنت الحكومة عن المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي في عام ٢٠٢١، والتي تركز على تعزيز الصناعة المصرية في ثلاثة قطاعات رئيسية: التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة. وتساهم القطاعات الثلاثة بنسبة ٢٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، والمستهدف هو رفع هذه المساهمة إلى ٣٠٪ - ٣٥٪ بحلول ٢٠٢٣/٢٠٢٤، (Egypt VNR, 2021). بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة المصرية حزمة تحفيز من خلال العديد من السياسات المالية العامة[٢٥] والنقدية[٢٦] لدعم الصناعات الأكثر تضررًا من عمليات الإغلاق التي سببتها الجائحة، والانخفاض على الطلب الكلي، والاضطرابات في سلاسل التوريد. وقد اتخذت الحكومة المزيد من الإجراءات لتحفيز البنوك على تقديم الائتمان لقطاع التصنيع الخاص من خلال إصدار ضمانات بقيمة ٦,٣ مليار دولار أمريكي للبنوك عبر شركة ضمان مخاطر الائتمان. وقد أعلنت مصر عن هدفها المتمثل في تحقيق ٢٥٪ من القيمة المضافة للصناعات غير النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ مع دفعة قوية لسياسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Egypt VNR, 2021).

٣-٥ ملخص السياسات المقترحة

السؤال هنا ... كيف يمكن للحكومة تحفيز القيمة المضافة للمنشآت؟ استنادًا إلى التحليل السابق نقترح مجموعة من السياسات على ثلاثة مستويات: كلية ومحلية وقطاعية تقدم مقترحاتنا دروسًا داعمة لمرونة وصمود الاقتصاد المصري وجهود الدولة نحو التنمية المستدامة.

سياسات مقترحة على المستوى الكلي	
تفعيل المسؤولية المشتركة لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية الوطنية	▪ إنشاء مجلس وطني للإنتاجية
	▪ تطوير القدرات التنظيمية للمنشآت والقواعد المنظمة للمشاركة في سلاسل القيمة
	▪ إنشاء "نظام بيئي مستدام" يلزم المنشآت تضمين أهداف التنمية المستدامة
	▪ إجراء دراسات عن العائد والتكلفة لتواجد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي

(٢٥) التنازل عن ضرائب الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠٢٢، وتأجيل الضرائب العقارية حتى يونيو ٢٠٢٠، وتخفيض ضريبة الدمغة وضرائب الأرباح، وتأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية حتى عام ٢٠٢٢، وتأجيل إقرارات الضرائب الشخصية إلى منتصف أبريل، ودعم سعر ضريبة التأمين الاجتماعي للشباب ذوي الدخل المنخفض، وتخفيض أسعار الطاقة للقطاعات الصناعية، وتاجيل مدفوعات الضرائب حتى يونيو ٢٠٢٠، مع السماح بالسداد على أقساط، وإنشاء صندوق طوارئ للعاملين في مجال الصحة العامة، والتأمين على الحياة للعاملين في مجال الصحة العامة، ومنح معونات شهرية للعمال الموسميين المسجلين حتى يونيو ٢٠٢٠ (استجابة سياسات مصر لجائحة فيروس كورونا المستجد (أبريل ٢٠٢٠)، غرفة التجارة الأمريكية في مصر).

(٢٦) قيود مؤقتة على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، والتنازل عن رسوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع حتى سبتمبر ٢٠٢٠، وتأجيل مدفوعات القرض حتى سبتمبر ٢٠٢٠، والتنازل عن الفوائد على الديون الفردية (أقل من مليون جنيه مصري) المعرضة لخطر التخلف عن السداد، وخفض أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي، وعرض شهادات توفير بالجنيه المصري عالية العائد، وتوفير مدفوعات صندوق دعم الصادرات في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وحظر تصدير المستلزمات الطبية والمطهرات والإيثانول والأغذية الاستراتيجية حتى يونيو ٢٠٢٠ (استجابة سياسات مصر لجائحة فيروس كورونا المستجد (أبريل ٢٠٢٠)، غرفة التجارة الأمريكية في مصر).

دعم تشغيل المرأة لزيادة القيمة المضافة الإجمالية الوطنية	▪ توسيع البنية التحتية للرعاية الاجتماعية Social care infrastructure
	▪ تقديم برامج تدريب موجهة للإناث لتوفير فرص عمل في القطاعات الفائزة والبينية
	▪ تقديم حزم دعم للإناث في القطاعات الخاسرة (الدعم المالي -عدم التمييز عند تقليص العمل)
	▪ تقديم الدعم التسويقي والمالي لرائدات الأعمال
تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من زيادة القيمة المضافة الإجمالية	▪ تحديد موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في التكتلات المكانية للاستفادة من الروابط في سلاسل القيمة المحلية والوطنية والعالمية وتوسيع أسواقها التصديرية
	▪ تسهيل حصول SMEs على التمويل من خلال الخدمات المالية الصرفية وغير المصرفية FinTech
	▪ تشجيع الابتكار والبحث والتطوير لرواد الأعمال في مجالات أدوات التحول الرقمي
	▪ إجراء دراسات متابعة وتقييم دورة حياة SMEs لتحديد التحديات للسماح بتحسين برامج الدعم والتمويل
	▪ التوسع في التوعية بريادة الأعمال على مستويات التعليم المختلفة مع التركيز على المرأة
سياسات مقترحة على المستوى القطاعي	
قطاع الصناعات التحويلية هو المساهم الرئيسي في إجمالي القيمة المضافة لمصر تقديم استراتيجية كتكاملة للتصنيع تشمل ==>	▪ إعادة النظر في سياسات الدعم الموجه لقطاع التصنيع: البحث والتطوير- الصادرات- التحول الرقمي- الناشئة
	▪ إعادة النظر في تسعير الطاقة للمنشآت في قطاع التصنيع
	▪ اعتماد تقنيات ومواد وعمليات رقمية جديدة لتحسين الإنتاجية ومكاسب العمالة
	▪ تنفيذ برامج ترويج وتسويق مكثفة لتوسيع الصادرات
	▪ إنشاء نظام إيكولوجي للابتكار الصناعي، يدمج التصنيع مع قطاعي الزراعة والخدمات
	▪ توسيع التكتلات المكانية والتكتلات وإنشاء سلاسل القيمة في قطاع التصنيع والتجمعات الصناعية البيئية
	▪ بناء وحدات تدريبية محددة للتحول الرقمي لكل قطاع فرعي من قطاع التصنيع لخلق وظائف جديدة ذات قيمة مضافة عالية في هذا القطاع
سياسات مقترحة على مستوى المحافظات	
التعجيل بعملية توطين التنمية لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية للمحافظات	▪ إجراء دراسات ومسوحات مركزة على المحافظات لتحديد الميزة النسبية والروابط الخلفية / الأمامية
	▪ التخطيط المتكامل للـ Spatial agglomeration وعناقيد متخصصة للاستفادة من المزايا النسبية للمكان وفورات النطاق و spillover بما يدعم فرص توليد القيمة المضافة الاجمالية على المستوى المحلي

٦. المراجع

- Badr, K. Rizk, R. & Zaki, C. (2018). Firm Productivity and Agglomeration Economies: Evidence From Egyptian Data. ERF working paper series, No 1239.
- Corrado, C., Hulten, C., and Sichel, D. (2005): Measuring capital and technology: an expanded framework.
- In: Measuring capital in the new economy (pp. 11- 46). University of Chicago Press.
- Egypt's Vision's, 2030. (2015). Retrieved from: https://www.arabdevelopmentportal.com/publication/sustainable-development-strategy-sds-egypt-vision-2030
- ElMassah, Suzanna (2018), Industrial Symbiosis within Eco-Industrial Parks: Case study of the New Borg El-Arab industrial city in Egypt. Business Strategy and the Environment(A), 2018; Vol. 27, Issue. 7, 884-892. https://doi.org/10.1002/bse.2039
- Egypt VNR. (2021). Voluntary National Review 2021. Retrieved from: https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/egypt
- Henderson, V. (2003). The Urbanization Process and Economic Growth: The So-What Question. Journal of Economic Growth. Vol8, No 1, 47- 71
- Haskel, J. & Westlake, S. (2017). Intangibles, Investment, Productivity, and Secular Stagnation. Capitalism without Capital, Princeton: Princeton University Press, 91- 117. https://doi.org/10.1515008-9781400888320/
- Holt, V., T., Delaroche, M., Atz, U., & Eckerle, K. 2021. Financial benefits of reimagined, sustainable, agrifood supply networks. Journal of International Business Policy. https://doi.org/10.1057/s422140-00096-020-.
- Kaus, W., Slavtchev, V., & Zimmermann, M. (2020). Intangible capital and productivity: Firm-level evidence from German manufacturing,. IWH Discussion Papers 12020/, Halle Institute for Economic Research (IWH).
- Kroupová, Z.K., & Řezanková, H (2016),. The Added Value of Women in Management: The Czech Case, Prague economic papers, Vol 25, No. 03 DOI: 10.18267/j.pep.588
- Tulder, R., Rodrigues, S., Mirza, H., & Sexsmith, K. (2021). The UN's Sustainable Development Goals: Can multinational enterprises lead the Decade of Action?. Journal of International Business Policy, Vol 4, 1–21
- Rosenthal, S. & C. Strange, W. (2004). Evidence on the Nature and Sources of Agglomeration Economies. Handbook of Regional and Urban Economics. Vol (4), 2119- 2171.
- Sachs, J.D., & Sachs, L.E. (2020). Business alignment for the "Decade of Action. Journal of International Business Policy, Vol. 4, 22–27, https://doi.org/10.1057/s422146-00090-020-
- Stephenson, M., Hamid, M.F., Peter, A., Sauvant, K.P., Seric, A & Tajoli, L. (2021). More and better investment now! How unlocking sustainable and digital investment flows can help achieve the SDGs. Journal of International Business Policy, Palgrave Macmillan, vol. 4(1), 152165-.
- United Nations System of National Accounts (SNA), 2008. (Accessed at: 15 July 2021). Retrieved from: shorturl.at/jkpCW
-Women's entrepreneurship development assessment/ International Labour Organization (2016), ILO DWT for North Africa and ILO Country Offices for Egypt and Eritrea. – Cairo.
- Universality and the SDGs: A Business Perspective (2016), SDG Fund. Retrieved from: https://www.sdgfund.org/universality-and-sdgs

٧. الملحق

GVA Per Head and Governorate (ANOVA): Footnote 7

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
LaborProductivity * Governorate	Between Groups	(Combined)	9.640E+14	26	3.708E+13	139.271	.000
	Within Groups		9.964E+17	3742535	2.662E+11		
	Total		9.973E+17	3742561			

GVA and Registration (T- Test): Footnote 14

Group Statistics

	Registration	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Gross value added	Yes	1759142	1072809.65	86981716.8	65580.931
	No	1983420	117939.08	348640.546	247.554

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
						Significance				95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	One-Sided p	Two-Sided p	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
Gross value added	Equal variances assumed	711.096	<.001	15.460	3742560	<.001	<.001	954870.563	61762.452	833818.380	1075922.75
	Equal variances not assumed			14.560	1759190.72	<.001	<.001	954870.563	65581.398	826333.337	1083407.79

Manufacturing Sector:

- GVA and Governorates (ANOVA): Footnote 19

ANOVA

Gross value added

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.768E+17	26	1.449E+16	19.427	<.001
Within Groups	3.899E+20	522734	7.459E+14		
Total	3.903E+20	522760			

- Labor Productivity and Governorates (ANOVA)

ANOVA Table

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
LaborProductivity * Governorate	Between Groups	(Combined)	1.792E+14	26	6.893E+12	88.532	.000
	Within Groups		4.070E+16	522734	7.786E+10		
	Total		4.088E+16	522760			

• Female Labor Productivity and Governorates (ANOVA): Footnote 21

ANOVA Table

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Female_GVA * Governorate	Between Groups	(Combined)	3.688E+15	26	1.418E+14	12.042	<.001
	Within Groups		6.157E+18	522734	1.178E+13		
	Total		6.161E+18	522760			

SMEs:

• Labor Productivity and Firm Size: Footnote 23

Report

LaborProductivity

Firm Size	Mean	N	Std. Deviation
Small firms (1-49)	67708.5369	3729202	445631.496
Medium Firms (50-99)	359366.412	6135	5681576.41
Big firms	392704.860	5690	3104573.51
Total	68681.0866	3741026	515596.789

ANOVA Table

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
LaborProductivity * Firm Size	Between Groups	(Combined)	1.119E+15	2	5.596E+14	2107.505	.000
	Within Groups		9.934E+17	3741023	2.655E+11		
	Total		9.945E+17	3741025			

شكل أ -١: نصيب الفرد من القيمة المضافة الإجمالية حسب المحافظة (بالجنيه)

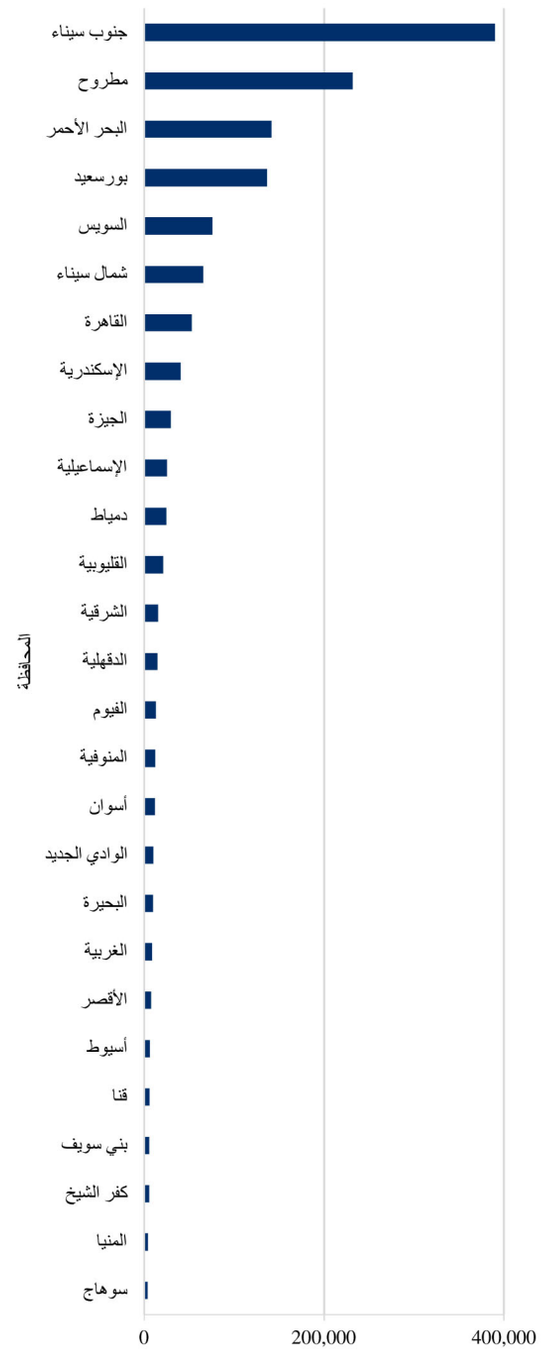

شكل أ -٢: نصيب كل نوع اجتماعي من القيمة المضافة الإجمالية حسب المحافظة (٪)

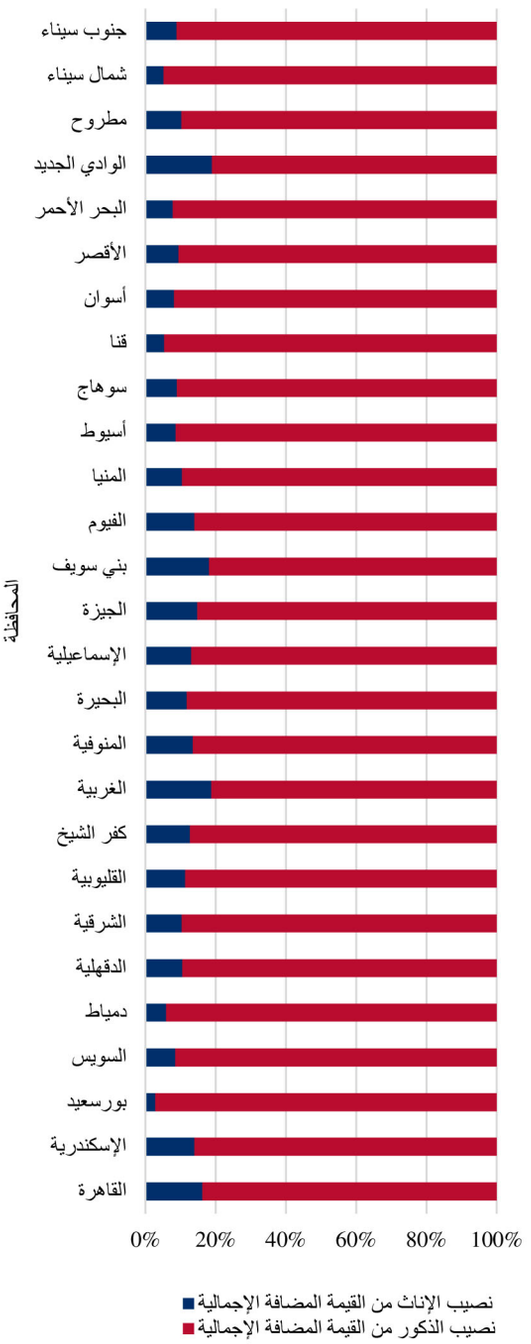

شكل أ -٣: حصة النوع الاجتماعي حسب النشاط الاقتصادي (٪)

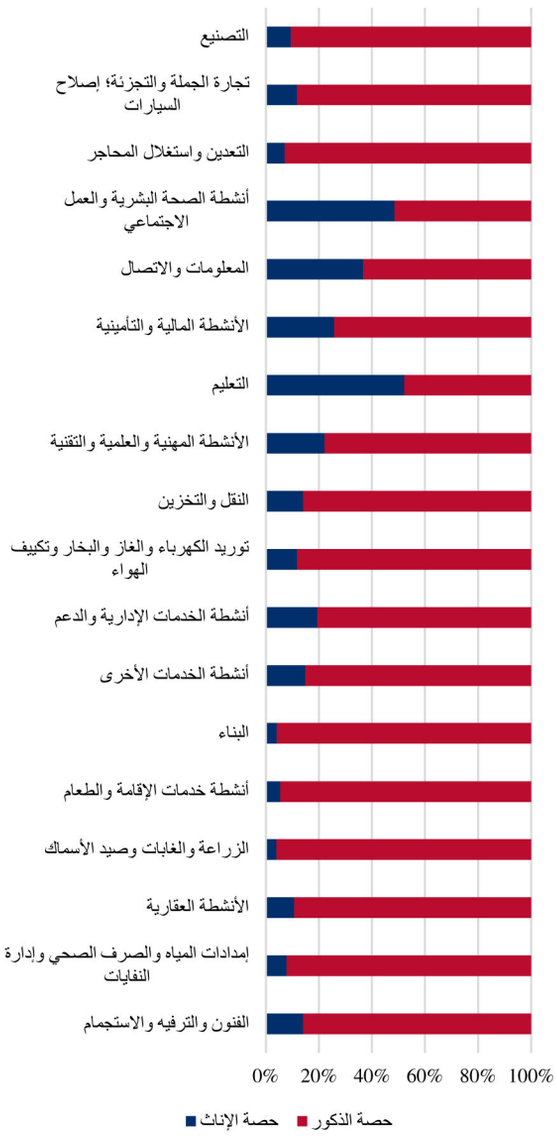

شكل أ -٤: القيمة المضافة الإجمالية للإناث في منشآت التصنيع الخاصة حسب المحافظة (مليار جنيه)